المبحث الاول

الاوضاع العامة في مصر قبل ثورة ١٩٥٢

الوضع الاجتماعي والاقتصادي.

عانى المصريون بعد نهاية الحرب العالمية الثانية من أوضاع قاسية في ظل سيطرة الملك وحاشيته المطلقة وتغييب لدور الحكومة وسيطرة الأقلية على دواليب الحكم وانتشار الفساد في جميع الميادين بحيث صارت المناصب تباع وتشترى فسادت الرزيلة واتسع الفارق بين الطبقة العاملة الكادحة وتلك التي احتمت بلواء الملك ، إضافة إلى تدهور الوضع الاقتصادي بالنسبة للبلد وانتشار الظلم وتفشي الأمراض والمجاعة ، وكل هذا كان تخطيط أياد خفية وهي المخابرات الإنجليزية والتي حملت على عاتقها صنع التوتر والخلاف بين المصريين من أجل ضمان مصالحها خاصة بمنطقة السويس والتي كانت متمسكة بها كثيراً نظرا لموقعها الإستراتيجي ، وما يزيد الأمر سوءاً هو تمادي الملك في تجاهل مطالب الأغلبية من المصريين[١] .

الحالة الاجتماعية.

ظلت الحريات في البلاد زمن وزارات الأقلية مكبوتة بسبب الأحكام العرفية، وفرض الرقابة على الصحف لدرجة عرضت الشعب للضغط العنيف من جانب الطبقة الحاكمة، وازدادت موجة الغلاء بإطراد حيث أثقل الغلاء الذي لا عهد لمصر بمثله كواهل الشباب، وسد أمام طموحاتهم الطريق، فلم تكن هنالك قوانين تحمي العامل أو تؤمنه، بل أن كثيرين من خريجي الجامعة، كانوا لا يجدون وظيفة إلا بصعوبة بالغة، وبمرتب يبلغ نحو عشرة جنيهات شهرياً[٢].

١- عصمت سيف الدولة : الأحزاب ومشكلة الدمقراطية في مصر. دار المسيرة بيروت ١٩٧٦، مي ٧١

١. محمد محمود السروجي: دراسات في تاريخ مصر والسودان، مكتبة الإسكندرية، ص ١٩٧ عصام الدسوقي: كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري القاهرة ، م ١٩٧٥،١، ص ٥١

فشلت أحزاب الأقلية في قيادة الدولة، وزاد شعور المصريين المعادي لسياسة بريطانيا مع استمرار الحرب العالمية الثانية، حتى بلغت أزمة التموين حداً أشاع القلق والسخط، وأطلق المظاهرات في شوارع القاهرة، واجبر بريطانيا على الاقتناع بضرورة رفع الحظر الذي فرضته على السراي ضد حكم حزب الوفد، واثر تلكة الملك فاروق في الاستجابة لاستمراره في الحكم في ظل حكومات ضعيفة تابعة، قام السفير البريطاني بتقديم إنذار في فبراير/ شباط ١٩٤٢ يخير الملك بين التنازل عن العرش أو تشكيل وزارة وقدية، فقيل الملك الحل الثاني". عانت مصر برغم عدم اشتراكها الفعلي أو الرسمي في الحرب العالمية الثانية ويلات ونكبات وضيقاً ليس مثله ضيق، مثلما أصابت المجتمع المصري في أخلاقياته وعلاقاته الاجتماعية وقيمه، فأعقب الحرب نوع من الشعور ينفعية الحياة والأثرة لدى البعض، وازداد الساسة فساداً والحكام انحرافاً وكثر الوسطاء والمرتشون واللاهثون وراء الثروة، وتدخل رجال الحاشية في كل شيء وعملوا على حرمان العناصر الكادحة من طبقتي العمال والفلاحين من أي مكاسب واستأثروا بها لأنفسهم وتقريهم من الإنجليز بغرض نيل رضاهم وكسب ودهم خاصة وأنهم كانوا متأكدين من أن الملك يتلقى الإملاءات من طرفهم، وأقدم الملك على تصرفات شخصية أذى بها المشاعر العامة، مما جعل الاستياء يعم مختلف أنحاء البلاد. وأخذت عوامل السخط ضد الاستعمار والسراي والمصالح الاحتكارية ومظاهر الفساد الذي ساد الحياة العامة ، وبدأ الشعب المصري يضغط تدريجياً بقوة وتحلى ذلك في المظاهرات المتكررة حيناً وذلك من أجل إبداء رأيهم في الوضع الذي يسود البلاد والذي يستفيد منه الملك وحاشيته عموماً إضافة إلى استفادة الإنجليز من الوضع ، وفي كتابات الأحرار في الصحف والمجلات وحملاتهم المتكررة على الحكومة والسياسة الاستعمارية من أجل الضغط عليهم وإيجاد مناوثين لها حيناً آخر، وأخذت تظهر في الميدان جماعات تتجسد فيها تلك المعاني وان اختلفت اتجاهاتها وتباينت أساليبها ووسائلها[١] .

١- شوقي جميل عبد الله عبد الرزاق إبراهيم : تاريخ مصر المعاصر دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٧، ص ٦٥

الحالة الاقتصادية.

تأثر الاقتصاد المصري اثر انقطاع الملاحة التجارية بعدما قامت الحرب العالمية الثانية، وأصبح على مصر أن تصل إلى الاكتفاء الذاتي، فأرغم الفلاحون على ترك زراعة القطن، ووضعت لهم تشريعات معينة لكي يزرعوا مساحات بذاتها بالمواد الغذائية التي تستهلك داخلياً، فلا تعود للفلاح بثمرة مجزية، وقد تحولت الرأسمالية المصرية هذه الفترة فصارت احتكارية متصلة بالمصالح الأجنبية، وممعنة في الاستغلال والإثراء على حساب الجماهير، ودفعتها المصالح الى تمتين ارتباطها بالقصر والإقطاع كان الاقتصاد المصري قبل ثورة ٢٣ يوليو يعتمد أساساً على الزراعة التي يكفي إنتاجها معظم احتياجات الغذاء اللازم للشعب المصري في إطار أنماط الاستهلاك القائمة آنذاك، والتي كانت بطبيعة الحال تعكس الخفاض مستوى دخل الفرد، كذلك الخفاض مستوى المعيشة للغالبية العظمى من الشعب وقد وصف[١]

الاقتصاد المصري في تلك الفترة بأنه اقتصاد راكد، تمييزاً له عن الاقتصاد النامي، ومعنى ذلك أن القدرة الإنتاجية أو الطاقة الإنتاجية لا تزيد بمقدار يتماشى مع الزيادة في عدد السكان. وتحدر بنا الإشارة إلى أن أحدى الدراسات التي تناولت كبار ملاك الأراضي الزراعية في مصر للفترة ١٩٥٢-١٩١٤، قد أثبتت وجود ظاهرة من الاندماج بين رأس المال الزراعي المستثمر في الأرض ورأس المال الصناعي والتجاري، إذ امتلكت صفوة كبار ملاك الأراضي الزراعية أسهماً في الشركات التجارية والصناعية، بل أن معظمهم قد أسس شركات من ذلك النوع، وكان الاختلاف في بداية الاستثمار فقط، فقد يبدأ من الأرض الزراعية وينتقل إلى التجارة أو الصناعة، وقد يكون العكس[٢].

١- فلاديمير لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية الحديث، ترجمة عفيفة البستاني، ط٧، دار الفارابي (بيروت، ١٩٨٠، ص١٨.

٢- رمضان، المصدر السابق، ص

من لقد بلغ سوء توسيع ملكية الأرض الزراعية منتصف القرن العشرين درجة لم يبلغها من قبل في تاريخ مصر، ويكفي للتدليل على ذلك إيراد بعض المؤشرات الرقمية، فمن مجموع مساحة الأرض الزراعية الكلية الذي بلغ ستة ملايين فدان كان هناك ألف مالك كبير يسيطرون على حوالي ٢٠. تلك المساحة (١.١ مليون فدان)، تليهم فئة قوامها ثلاثة آلاف مالك يسيطرون على حوالي ٨%، ثم فئة ثالثة قوامها سنة آلاف مالك يسيطرون على ٧% وهذه الفئات الثلاث لا تتجاوز عدداً أكثر من (١١٠٠٠) مالك، يمثلون اقل من نصف بالمائة من مجموع الملاك، ولكنهم يملكون ٥٥% من جملة أرض مصر الزراعية، وفي مقابل ذلك كان هناك ٢.٦ مليون مالك ممن لا تتجاوز حيازتهم خمسة أفدنة يمثلون أكثر من ٩٤% من مجموع الملاك.[١]

لقد ترتب على تركز الملكية الزراعية في مصر ونظام الاستغلال الزراعي الذي اتبعه كبار الملاك في أراضيهم، نتائج هامة فيما يتعلق بتوزيع الدخل الزراعي بين السكان وهبوط مستوى الأجور بين عمال الزراعة ، وخلق فئة من مستأجري الأرض الزراعية كانت تزداد يوماً بعد يوم مما أوجد فوارق اجتماعية واضحة بين من يملكون وسائل الإنتاج وبين من لا يملكون غير قوة عملهم يبيعونها لأصحاب الثروات مقابل أجور زهيدة لا تتناسب مع مطالب الحياة.[٢]

١- عبد الكريم محمود غرايبة : تاريخ العرب الحديث، الاهلية للنشر والتوزيع (بيروت، ١٩٨٤)، ص٨١

٢- احمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج ١، (مصر) والعسكريون)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (١٩٧٤)، ص، ص ٤٦

المبحث الثاني

تنظيم الضباط الاحرار في ثورة ١٩٥٢

ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ هي انقلاب عسكري بدأ في ٢٣ يوليو، ١٩٥٢ في مصر بواسطة مجموعة من الضباط أطلقوا على أنفسهم تنظيم الضباط الأحرار ، وأطلق على الثورة في البداية "حركة الجيش" ، ثم اشتهرت فيما بعد باسم ثورة ٢٣ يوليو. وأسفرت تلك الحركة عن طرد الملك فاروق وإنهاء الحكم الملكي وإعلان الجمهورية. وبعد أن استقرت أوضاع الثورة أعيد تشكيل لجنة قيادة الضباط الأحرار وأصبحت تعرف باسم مجلس قيادة الثورة وكان يتكون من ١١ عضواً برئاسة اللواء أركان حرب محمد نجيب. بعد حرب 1948 و ضياع فلسطين وفضيحة الاسلحة الفاسدة ظهر تنظيم الضباط الاحرار في الجيش المصري بزعامة جمال عبد الناصر و في الثالث و العشرين من يوليو 1952 قام التنظيم بانقلاب مسلح نجح في السيطرة على الامور في البلاد و السيطرة على المرافق الجيوية في البلاد و اذاع البيان الاول للثورة بصوت انور السادات وفرض الجيش على الملك التنازل عن العرش لولي عهده الامير احمد فؤاد و مغادرة البلاد في ٢٦ يوليو 1952 وشكل مجلس وصاية على العرش ولكن ادارة الامور كانت في يد مجلس قيادة الثورة المشكل من ١٣ ضابط كانوا هم قيادة تنظيم الضباط الاحرار ثم الغيت الملكية واعلنت الجمهورية في 1953[١]

١- محمد صابر عرب هجوم على القصر الملكي حادث ٤ فبراير (١٩٤٢)، مكتبة الاسرة (القاهرة، (٢٠٠٣)، ص ٣٠٣

أسباب قيام الثورة

تتلخص أسباب قيام ثورة ٢٣ يوليو في التالي[١]:

- إستمرار الملك فاروق في تجاهله للأغلبية واعتماده على أحزاب الأقلية.
- قيام اضطرابات داخلية وصراع دموي بين الإخوان المسلمين وحكومتي النقراشي وعبد الهادي.
- قيام حرب فلسطين وتوريط الملك للبلاد فيها دون استعداد مناسب ثم الهزيمة.
- عرضت قضية جلاء القوات البريطانية على هيئة الأمم المتحدة ولم يصدر مجلس الأمن قرارا لصالح مصر.
- تقليص حجم وحدات الجيش الوطني بعد فرض الحماية البريطانية على مصر وارسال معظم قواته الى السودان بحجة المساهمة في اخماد ثورة المهدي.
- اغلاق المدارس البحرية والحربية.
- سوء الحالة الاقتصادية في مصر.
- الظلم وفقدان العدالة الاجتماعية بين طبقات الشعب وسوء توزيع الملكية وثروات الوطن.
- سفاهة حكم الملك فاروق وحاشيته في الانفاق والبذخ على القصر وترك الشعب يعاني.[٢]

١- ينظر عبد الملك المصدر السابق ص ٨٠ ؛ رمضان، المصدر السابق، ص ١٦.
٢- حمروش المصدر السابق، ص ص ٦٧ ، ٦٨.

الإنكليز في مصر قبل الثورة

منذ أن أحتل الإنكليز مصر في عام 1882 إلى منذ قيام الثورة في عام 1952 كان الإنجليز هم القوى الرئيسية في البلاد التي أثرت على مجرى الأحداث والتي ظلت بقية القوى السياسية الأخرى تشكل وتخضع لها حقيقة أن معظم الباحثين والدارسين لتاريخ مصر في تلك الفترة قد درجوا على وصف الحياة السياسية في مصر في تلك الفترة بأنها كانت صراعا بين قوى ثلاث، الإنجليز والقصر، الشعب إلا أن الإنجليز دون القوى الأخرى كان لهم الفوز الأكبر والسيطرة الفعلية شبه الكاملة على البلاد فالإنجليز قد احتلوا البلاد بقوات عسكرية هزمت القوات العسكرية المصرية على أثر ثورة عرابي عام 1881 تحت دعوى إنقاذ العرش الذي استنجد بالإنجليز حماية له من جيشه الوطني وهنا يهمنا التركيز على نقطة أن دخول الإنجليز إلى مصر كان بناء على الاستجابة إلى رغبة القصر وبعد الدخول في معركة حربية ضد الجيش المصري تلك الاستجابة التي لم تكن بعد ذلك في عام 1952 فأدت إلى جلاء القوات البريطانية جلاء تاما بعد ذلك بأربع سنوات. فنتيجة استجابة الإنجليز لرغبة القصر (الخديوي توفيق) في الوقوف ضد جيشه الثائر ودون الدخول ي تفاصيل أسباب موافقة الإنجليز على الاستجابة لطلب الخديوي توفيق أن أحتل الإنجليز مصر بعد هزيمة الجيش المصري والقبض على زعيم الثورة ونفيه خارج البلاد ومن الممكن القول بأن بجانب احتلال الإنجليز لمصر في عام 1882 فقد ظهرت ثلاث نتائج أخرى نتيجة لأحداث عام 1882[1]

أولا تحطيم الجيش المصري والعمل بعد ذلك على عدم قيام جيش مصري من الممكن أن يشكل تهديدات للقصر وطبعا للإنجليز وبذلك لم يعد الجيش يشكل قوة سياسية في البلاد حتى جاء التوقيع على معاهدة ١٩٣٦ وكان من أهم نتائج المعاهدة التوسع في حجم الجيش مرة أخرى [2]

١- كلوت بك، لمحة عامة الى مصر، ترجمة محمد مسعود، ج ٣، ط ٢ ، دار الموقف العربي للصحافة والنشر (القاهرة، (١٩٨٢، ص٢١١

٢- عبد العظيم ،رمضان الجيش المصري في السياسة (١٨٨٢-١٩٣٦)، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة، (١٩٧٧)، ص٨

مما أدى إلى دخول عناصر جديدة من الطبقة الوسطى إلى الجيش ولأول مرة بعد أن كان مقصورا على الطبقات العليا فكان ما مكان قبل ذلك حين دخل أنباء الفلاحين لأول مرة إلى الجيش بعد أن كان مقصورا على الأتراك والشراكسة وغيرهم من أبناء غير الفلاحين وإذا كان الإنجليز بعد احتلالهم مباشرة لمصر في عام 1882 قد وضعوا نصب أعينهم عدم السماح بتقوية الجيش خشية تكرار أحداث 1881 إلا أنهم ولظروف جو مختلفة وتحت ضغوط دولية ومحلية اضطروا إلى السماح ولو بقدر يسير للغاية للجيش أن يتوسع في عام 1936 فكانت النتيجة ثورة 1952 وتحرك الجيش ضد القصر مرة أخرى[1]

ثانيا: رغم أن الإنجليز قد دخلوا البلاد بناء على رغبة وحماية للعرش ونفذوا مخططهم في احتلال البلاد تحت هذه الحجة إلا أنهم كانوا يعلمون علم اليقين أن القصر باستبداده وفساده كان المسئول الأول عن ثورة 1881 لذلك وضع الإنجليز نصب أعينهم سياسة مزدوجة تقوم أساسا على تحجيم دور القصر من ناحية الاعتماد على قوى أخرى غير القصر من ناحية أخرى حتى لو اضطر الأمر إلى إنشاء مثل هذه القوى في حالة عدم وجودها فالإنجليز كانوا يعلمون أن القصر كان مصدر عدم استقرار وإن ارتباطهم بالقصر لن يتيح لهم حكم البلاد حكما سليما فبجانب ارتباط الإنجليز بقوى مكروهة شعبيا مما يعني توجيه عوامل السخط والغضب الشعبي ضد الإنجليز وهذا ما كان يعمل الإنجليز على تجنبه حصرا على علاقتهم بالشعب المصري ضمانا لاستمرارهم في احتلال البلاد فإنهم أيضا كانوا يعلمون أن القصر كمؤسسة غير قابلة للإصلاح ولذلك لا يمكن الاعتماد عليها في حكم البلاد أو حتى محاولة إصلاحها في المستقبل على أمل أن تساعدهم في حكم البلاد لذلك سارع الإنجليز فور احتلالهم لمصر إلى عدم إعطاء القصر الدور الذي كان يتطلع إليه عند

١- ينظر : عبد الوهاب الكيالي : الموسوعة السياسية، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، ١٩٧٤)، ص٣١.

مساندة الإنجليز له وإن كان توفيق قد أصبح مطية في يد الإنجليز عرفنا لهم بالجميل والشكر على إنقاذهم إياه لعرشه إلا أن خلفوه بدءا من عباس فالسلطان حسين فالملك فؤاد ثم فاروق عن هؤلاء لم يشعروا بنفس درجة العرفان التي شعر بها جدهم توفيق نحو الإنجليز وكانوا يشعرون أنهم أصحاب سلطة حقيقية وحق شرعي في حكم البلاد وليس الإنجليز وما دور الإنجليز إلا حماية للعرش فقط وهذا طبعا ما لم يرضه الإنجليز فالإنجليز أتوا لاحتلال البلاد إنقاذا لعرش ملك أهوج فاسد فقط بل لسياسة بعيدة المدى هي جزء من السياسة الخارجية الإنجليزية ككل وعلى هذا الأساس ما كانت العلاقة بين القصر والإنجليز علاقة وئام دائما بل أنه كثيرا ما شابها الاصطدام والتنافس والصراع وليس أدل على ذلك من حادثة الحدود في عهد الخديوي عباس وانتهاز فرصة الحرب العالمية الأولى في اسطنبول لعزله ثم فرض دستور ١٩٢٣ على الملك فاروق بل إن رأي السير مايلز لاجسون المندوب السامي سابقا) السفير البريطاني في الملك فاروق لم يكن يخفي على أحد، حيث كان يحتقره أشد الاحتقار ويمسه بالولد نكاية عن سوء تربيته والإسراف في تدليله لذلك فإن الحفاظ على شخص الملك أيا كان لم يكن هدفا أصلا في السياسة البريطانية مما ظهر أثره في عام 1952 كما سنرى بعد قليل وإن حماية القصر ما كانت سوى حجة لتنفيذ سياسة أو سع وأبعد مدى من مجرد التدخل العسكري[١].

ثالثا: بناء على ما سبق سعى الإنجليز إلى كسب وفئة اجتماعية جديدة تكون خير سند لهم في حكم البلاد وحليفا أقوى من مؤسسة القصر التي كانت السبب في قيام ثورة شعبية 1881 والأغلب أنها كانت سبب ثورات شعبية أخرى وكان مجموع الفلاحين من المعدمين البؤساء لا حول لهم ولا قوة. ورغم دعوى الإنجليز المستمرة بأنهم أصدقاء هؤلاء الفلاحين وما أتوا أصلا إلا لرفع الظلم الواقع على كاهلهم من الباشوات الأتراك إلا أن

١- نور عبد الملك الجيش والحركة الوطنية، دار ابن خلدون للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧١)، ص ٧٣

الفلاحين بأعدادهم الغفيرة وقلة تنظيمهم كانت تحول بينهم وبين أن يكونوا سندا قويا فعالا للإنجليز ومن هنا كانت الحاجة إلى خلق تقوية مجموعة جديدة يمكن أن تلعب هذا الدور وكان هؤلاء هم ملاك الأراضي الزراعية الجدد الذين بدأوا في الظهور بشكل قوي في حوالي منصف القرن الماضي حتى أشتد عددهم في نهاية القرن بفضل تأييد الإنجليز ودعمهم وأصبحوا يشكلون العامة الأساسية لحكم البلاد بجانب القصر بل منافسا له أحيانا (دستور ١٩٢٣) وأكبر سند ونصير للاحتلال البريطاني ودون الدخول في تفاصيل ظهور هذه الطبقة وتطورها وعلاقاتها مع الإنجليز والقصر فإن هذه الطبقة لعبت الدور المطلوب منها تماما طيلة النصف الأول من هذا القرن في قيام الثورة في عام 1952[١].

عمل الإنجليز على القضاء على الجيش وتحجيم دور القصر وتقوية دور كبار ملاك الأراضي الزراعية إلا أن هذه السياسة ذات الأبعاد الثلاثة بدأت تظهر عليها أعراض التغير حين سمح لمصر بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ بإعادة بناء جيشها ولو بقدر محدود، وثانيا حين وصل الملك إلى درجة من الاستهتار والفساد بحيث أصبح الخلاص منه ضرورة تحتمها مصلحة الإنجليز أنفسهم، وأخيرا حين أصبح أيضا كبار الملاك الزراعيين من أهم أسباب السخط والتذمر في البلاد. فنتيجة لتطور علاقات الملكية في مصر منذ ظهور الملكية الخاصة في الأرض الزراعية (أي في منتصف القرن الماضي) وحتى منتصف القرن الحالي، أن أصبح حوالي نصف في المائة فقط من السكان يملكون حوالي نصف الأراضي الزراعية مما شكل خللا اجتماعيا كبيرا ظهرت أثاره في انتشار العديد من الأفكار التي تدعو إلى الإصلاح الاجتماعي بعضها معتدل مثل الدعوة التي أطلقت في مجلس الشيوخ من أجل تحديد الملكية الزراعية وبعضها متطرف مثل الدعوة الشيوعية وكان الإنجليز وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وظهور الاتحاد السوفيتي كقوة رئيسية على المسرح الدولي.

---

١. مصطفى الجبلي المرجع السائل من ٢٥
٢. حمروش المصدر السابق، ج ١، ص ٤٨ الرابعة عشر العدد (١٦٠)، ١٩٧٤، ص ٤٣.

أشد ما يكونون خوفا من انتشار نفوذ الاتحاد السوفيتي على المسرح الدولي من خلال عقيدتهم السياسية، أي الشيوعية ذات البريق الجذاب في البلاد التي تعاني من خلل خطير في هيكلها الاجتماعي وفقرا مدقعا حين تكون الشيوعية أكثر قبولا وانتشارا عنها في المناطق الأخرى وهكذا وصل الإنجليز إلى نتيجة مؤداها أن مصر بنظامها السياسي القائم على مؤسسة القصر التي يرأسها ملك فاسد ونظامها الاجتماعي وعمادها طبقة من كبار ملاك الأراضي الزراعية الجشعين الذين يرفضون حتى محاولات الإصلاح الاجتماعي وعمادها طبقة من كبار ملاك الأراضي الزراعية الجشعين الذين يرفضون حتى محاولات الإصلاح الاجتماعي المعتدلة قد أصبحت مهيأة تماما لاستقبال الشيوعية وإذا كانت الشيوعية تمثل الخطر الأول على الإمبراطورية البريطانية على صعيد العالم فإن مصر من الممكن أن تكون إحدى نقاط الضعف التي ينفذ منها النفوذ الشيوعي[1].

---

١. مصطفى الجبلي ثورة بوليم والتنمية الزراعية، دار المستقبل العربي ، القاهرة، ١٩٨٧ ، ص ٢٢

المبحث الثالث

اعلان الثورة

ثورة ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢ (اسبابها وأحداثها)

اسباب الثورة :

قام تنظيم الضباط الاحرار بثورة ٢٣ تموز وكان ذلك التنظيم يتكون من مجموعة من ضباط شباب صغار الرتب لم يزد سن اكبرهم وقت قيام الثورة عن الخامسة والثلاثين . (٣٥) ولورجعنا الى الظروف التي احاطت بمصر منذ الحرب العالمية الثانية بشكل خاص لوجدنا أنها كانت تمثل زيادة في حدة التناقضات داخل المجتمع المصري وهذا ما انعكس على الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والعسكري ويمكننا اجمال اهم اسباب الثورة في ما يأتي :

١. تدهور الأوضاع السياسية.
٢. أهمال الجيش المصري.
٣. سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

- **تدهور الأوضاع السياسية**

لقد اعطى التغيير المستمر للحياة الدستورية وما تبعه من مراحل يتعطل فيها الدستور، دافعاً كبيراً للمصريين لفقدان الثقة بالنظام الملكي، وقد كانت رغبة القصر الملحة بالاحتفاض بنظام حكم مستبد قد دفعت ببعض رجال السياسة إلى مناهضة تلك الرغبة، وظهر الانقسام واضحاً بين الملك وانصار الدستور . كما ان الحكومات التي تعاقبت على مصر قبل الثورة استغلت فرصة فرض الاحكام العرفية اثناء الحرب العالمية الثانية ، وبالغت في اضطهاد خصومها والكيد لهم . وتعددت الاحزاب المصرية في ذلك الوقت من غير أن تكون هناك افكار سياسية تعتمد عليها، وإنما [١]

---

١ .مصطفى الجبلي ثورة بوليم والتنمية الزراعية، دار المستقبل العربي ، القاهرة، ١٩٨٧ ، ص ٢٢

كان الأمر قاصراً بالنسبة لهم جميعاً على مجرد الصراع من اجل الحكم الحساب اشخاص معينين وقد استغل رؤساء الاحزاب المصرية تذبذب الأوضاع السياسية للوصول الى الحكم، وتحقيق بعض المكاسب المادية والمعنوية، مما جعل المصريين لا يثقون بالقصر او الدستور او الاحزاب، وهذا ماكان له اثر خطير في زعزعة ثقة الشعب بالحكومة. لقد شهد الضباط الاحرار كفاح الشعب المصري، ورأوا كيف تعاقبت الوزارات على البلاد، وكيف كان الملك فاروق يعبث با قامتها واسقاطها، وكيف تمادى هو وبطانته في افساد اداة الحكم او الانحدار به الى الهاوية، ومن هنا شعر الضباط بأن الواجب الوطني يحتم عليهم أن يعملوا على انقاذ البلاد من الاحتلال الاجنبي الذي هو العامل الأكبر فيما وصلت اليه البلاد من ضعف وانحلال .

- **اهمال الجيش المصري**

اما من الناحية العسكرية فأن الاستعمار البريطاني لم يرضى على العناصر الوطنية النشيطة في الجيش المصري، وكان الضباط البريطانيين يشرفون على تدريب الجيش المصري وتسليحه كما بادرت بريطانيا الى الغاء الجيش الوطني بعد الاحتلال، واصدروا مرسوماً في ١٩ ايلول ١٨٨٢ بالغاء الجيش، وكانت تلك الخطوة الأولى لمحو الصبغة القومية للجيش المصري . وبعد ان تم لبريطانيا ما ارادت من الغاء الجيش الوطني انشأت بدله جيشاً هزيلاً خالياً من القوة المادية والمعنوية، يرأسه قائد عام بريطاني لم تلبث سلطات الاحتلال ان أمعنت في قتل الروح المعنوية والوطنية داخل صفوف الجيش، فقررت مبدأ البدل النقدي عام ٨٨٦ اللاعفاء من الخدمة العسكرية التي أصبحت مفروضة على الفقراء فقط . ،

---

١. (٢٠) Anwar elsadat, In search of Identity, second impression, New York, 1981, p.33
٢١) عزيز السيد جاسم مقتل جمال عبد الناصر، ط ٢ ، منشورات جريدة العراق (بغداد / ١٩٨٢، ص٤٥

وبعد صدور تصريح ٢٨ شباط ١٩٢٢ حرصت بريطانيا على احكام سيطرتها على الجيش المصري، لكي يبقى محصوراً داخل الدائرة الضيقة التي رسمها الاحتلال له . ولما عقدت معاهدة ٢٦ آب ١٩٣٦ اشترطت بريطانيا على أن تكون اسلحة الجيش المصري ومعداته من طراز اسلحة القوات البريطانية، ومع الغاء وظيفة المفتش العام البريطاني للجيش المصري أشترطت بريطانيا ايجاد بعثة عسكرية بريطانية لاستكمال تدريب الجيش المصري والاشراف عليه وقد انطوت حادثة ٤ شباط ١٩٤٢ التي سبق ذكرها على اهانة للمصريين وجرح لكرامتهم، وتركت هذه الحادثة اثرها على ضباط الجيش المصري ، وجاءت حرب فلسطين في ايار ١٩٤٨ لتكشف زيف السلطة في صفقات الاسلحة الفاسدة التي جهزت بها الجيش، فكانت عاملا في زيادة النقمة على الحكومة المصرية . ولذلك كان اصدق تعبير عما جرى يوم ٢٣ تموز، انه كان بالفعل ((حركة تطهير داخل الجيش باركها الشعب وايدها)) [١]

- **سوء الأوضاع الاقتصادية**

اتخذت السيطرة الاجنبية على مصر مظاهر تمثلت بتكبيل البلاد بالديون على نحو ادى الى تدخل الدول الأوربية في شوؤن مصر الداخلية وتملك الأجانب لمساحات واسعة من الأراضى المصرية وسيطرتهم على ميادين الصناعة والتجارة والمال واحتلالهم للوظائف الرئيسة في الحكومة وفي الشركات التجارية، فضلا عن الاحتلال العسكري البريطاني وما كان يمثله من قيد على تقدم البلاد السياسي والاقتصادي والاجتماعي . وقد ازدادت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية سوء خلال المدة المحصورة بين ١٩٣٦ - ١٩٥٢ بصورة كبيرة، إذ شهد المجتمع المصري في تلك المرحلة خللاً واضحاً في بنا نه وتفاوتاً كبيراً في طبقاته، وكانت الظاهرة[٢]

---

١. عرب، المصدر السابق، ص ٣١٢؛
٢. مجلة الكاتب، العدد ١٦٠، المصدر السابق ص ٥٠

الاساسية التى اتصف بها المجتمع المصري هي ازدياد الاغنياء رغم قلة عددهم غنى، وازدياد الفقراء فقراً، وذلك ما جعل العدالة الاجتماعية تكاد تكون معدومة في المجتمع المصري . وكان واجباً على الحكومة المصرية ان تتدخل كي تقر العدل الاجتماعي بين الطبقات دون أن تحرم طبقة ثمرة نشاطها وجهودها، وكان الاتجاه الاجتماعي السليم يقتضي من الحكومة تقليل الفوارق الكبيرة بين طبقات الشعب بقدر الامكان. للادخار ومما زاد من حدة الفوارق الاجتماعية في تلك الحقبة من تاريخ مصر، هو ان الاغنياء ازدادو اقبالا على شراء الأرض، مما جعل الملكية الزراعية تمثل الوسيلة الوحيدة . وكان العلاج الرئيسي لتلك المشكلة هو وضع حد لزيادة الملكيات الكبيرة، ووقف هذه الزيادات، ولكن السعي الى تحديد الملكية الزراعية قد باء بالفشل في عهد النظام الملكي، لانه نظام وصف يتعارضه مع العدل الاجتماعي ومن ناحية أخرى أدى وجود أعداد كبيرة من قوات الاحتلال وقوات الحلفاء في مصر الى نقص في المواد الغذائية وارتفاع اسعارها، في الوقت الذي بقيت فيه رواتب الموظفين ثابتة . وقد رافق ذلك كله عجز في الميزان التجاري، اذ كانت ، تستورد من الخارج أكثر مما تصدر . مصر وبهذا كان للحالة الاقتصادية والاجتماعية في مصر في أوائل عام ١٩٥٢ اثر واضح في تحفيز الشعب المصري على الانتفاضة والثورة، والعمل على تحرير البلاد من عوامل الفقر التي باتت واضحة [١]

---

١. بدوي، محمد طه ثورة ٢٣ يوليو ،١٩٥٢ ، في ضوء الفلسفات الثورية المعاصرة، المكتب المصري الحديث (مصر، ١٩٦٦).ص ٦٥

احداث الثورة

كانت نية الضباط الاحرار القيام بحركة عسكرية في عام ١٩٥٥، ولكن حدوث حريق القاهرة في ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٢) ، وما رافقه من نقمة شعبية على الحكم الملكي، كان من الامور التي عجلت في قيام الثورة) . ثم استقر الرأي في بداية الأمر على أن تتم الحركة في شهر تشرين الثاني عام ١٩٥٢، اذ يقضى الدستور المصري بضرورة اجتماع البرلمان في هذا الشهر، وإذا ما حدثت مخالفة دستورية من قبل الملك فأن حركة الجيش عندئذ ستكون لحماية الدستور. ومضت الامور في هذا السبيل حتى أصدر الملك فاروق قراره بحل مجلس ادارة نادي الضباط في ١٥ تموز (١٩٥٢(١١)، وهذا ما دفع الضباط الى التعجيل بحركتهم لانهم وجدوا ان التأخير ليس بصالحهم . وفي ١٩ تموز ١٩٥٢ قرر الضباط ان تتم الحركة ليلة ٢١/٢٢ تموز، ولكن لتعذر تجهيز الضباط بكافة مستلزمات الحركة تقرر تأجيلها ليوم واحد، فأصبح اليوم المقرر للحركة هو ليلة ٢٢/٢٣ تموز ١٩٥٢ ٢٣ تموز احتل ثلاثة آلاف جندي بقيادة ٢٠٠ ضابط المقر وعند فجر يوم. المركزي للقوات المسلحة، ثم احتل الجيش محطة الاذاعة والنقاط المهمة في العاصمة، بدون ان يواجه أي مقاومة ، ثم سارت قوة عسكرية لمحاصرة سلاح الحدود، ودائرة الاتصالات والجسور المهمة المؤدية الى العاصمة، وتحركت في اليوم نفسه قوات الى الاسكندرية حيث انضمت اليها القوات البحرية، وأصدر الثوار أوامرهم بمنع السفن من دخول الميناء والخروج منه، وأصدروا امراً الى اليخت الملكي بعدم التحرك . اجبر الضباط الأحرار الملك فاروق في ٢٦ تموز ١٩٥٢ على التنازل عن العرش ومغادرة البلاد . وقد وصفت الثورة بأنها ((مغامرة تفاعل فيها السخط مع اليأس مع الأمل في آن واحد ، اذ عبر فيها الضباط الأحرار عن سخطهم على النظام القائم، ويأسهم من إصلاحه، وأملهم في أن يقتلعوه ويقيموا مكانه نظاما جديدا [١].

---

١. جاسم، عزيز السيد مقتل جمال عبد الناصر، ط ٢ ، منشورات جريدة العراق (بغداد حمروش، احمد، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج١، (مصر) والعسكريين)، المؤسسة للدراسات والنشر، مروت، ١٩٧٤).ص ٨٧

- **الانجازات السياسية :**

تأميم قناة السويس والتي كانت بريطانيا متمسكة بها حيث اصدر قانون ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم شركة قناة السويس حتى تستطيع مصر بموارد القناة السير قدما في بناء مصر الاقتصادية .

استرداد الكرامة والاستقلال والحرية المفقودة على أيدي المستعمر المعتدي و إعلان قيادة الثورة المصرية في ١٨ يونيو

١٩٥٣ عن قيام الجمهورية المصرية.السيطرة على الحكم في مصر وسقوط الحكم الملكي . إخبار الملك على التنازل عن العرش ثم الرحيل عن مصر إلى ايطاليا. إلغاء النظام الملكي وقيام الجمهورية المصرية. الإعلان عن دستور البلاد في ١٦ يناير ١٩٥٦ الذي يعدد القوانين والمبادئ التي تحكم البلاد. توقيع اتفاقية الجلاء بعد أكثر من سبعين عاما من الاحتلال البريطاني للبلاد واستغلاله الخيراتها ولموقعها الجغرافي والسياسي الحساس بناء حركة قومية عربية للعمل السعي من أجل تحرير فلسطين.[١]

- **انجازات تعليمية وثقافية**

قررت محانية التعليم العام وأضافت مجانية التعليم العالي و ضاعفت من ميزانيته وشجعت الجميع على طلب العلم من أجل التخلص من الأمية والجهل. أضافت عشرة جامعات أنشأت في جميع إنحاء البلاد بدلا من ثلاث جامعات فقط إنشاء مراكز البحث العلمي والتقني في جميع المجالات و التخصصات وتشجيع الطب والسعي وراء تطوير المستشفيات التعليمية أنشأت الثورة الهيئة العامة لقصور الثقافة والمراكز الثقافية لتحقيق توزيع ديمقراطي للثقافة وتعويض مناطق طال حرمانها من تمرات الإبداع الذي

---

١. احمد ابراهيم خليل، تأريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر، ط٢، دار ابن الاثير للطباعة (الموصل، ٢٠٠٥)ص ٩

احتكرته مدينة القاهرة وهو ما يعد من أهم وأبرز انجازاتها الثقافية . إنشاء أكاديمية تضم المعاهد العليا للمسرح والسينما والنقد والباليه والأوبرا والموسيقى والفنون الشعبية . رعاية الآثار والمتاحف ودهم المؤسسات الثقافية التي أنشاها النظام السابق ثقافي . سمحت النتاج أفلام من قصص الأدب المصري الأصيل بعد ان كانت تعتمد على الاقتباس من القصص والأفلام الأجنبية .

- **انجازات اقتصادية واجتماعية**

تعتبر الثورة العصر الذهبي للطبقة العاملة المطحونة الذين عانوا اشد المعاناة من الظلم وفقدان مبدأ العدالة الاجتماعية . أسفرت الثورة عن توجهها الاجتماعي وحسها الشعبي مبكرا عندما أصدرت قانون الملكية يوم ٩ سبتمبر ١٩٥٢ . قضت على الإقطاع وأنزلت الملكيات الزراعية من عرشها .. مصرت وأتمت التجارة والصناعة التي استأثر بها الأجانب . إلغاء الطبقات بين الشعب المصري وأصبح الفقراء قضاة وأساتذة جامعة وسفراء ووزراء وأطباء ومحامين وتغيرت البنية الاجتماعية للمجتمع المصري . قضت على معاملة العمال كسلع تباع وتشترى ويخضع ثمنها للمضاربة في سوق العمل حررت الفلاح بإصدار قانون الإصلاح الزراعي . قضت على السيطرة الرأسمالية في مجالات الإنتاج الزراعي والصناعي [١]...

١- لتكريتي، بثينه عبد الرحمن التكريتي، جمال عبد الناصر، نشأة وتطور الفكر الناصري، طاء مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت، ٢٠٠٠).ص ٤٣

الخاتمة

مر الجيش المصري منذ نشأته بشكل نظامي على يد الوالي محمد علي باشا (١٨٤٩-١٨٠٥)، حتى ثورة تموز ،١٩٥٢ بعدة مراحل، تفاوتت بين التقدم والتراجع في تطور ذلك الجيش، وازداد عدده وتقلص، وفقاً لرغبات الحكام اللذين توالوا على حكم مصر. ومن خلال ما تقدم، توصلنا الى بعض النتائج التي يمكن اجمالها فيما يأتي : ان البداية الفعلية لجيش نظامي مصري كانت على يد الوالي محمد علي باشا، وذلك في عام ١٨٢٠، وان المنهج الذي سار علية الجيش المصري في تلك الحقبة هو منهجاً فرنسياً لاعتماد محمد على باشا على ضباط فرنسيين في تدريب الجيش. ٢ – تذبذب عدد الجيش المصري ، ولفترة طويلة بين الزيادة والنقصان، وفقاً لميول ورغبات الحكام الذين تولو حكم مصر خلال تلك الحقبة. ظهور التيار الوطني بشكل واضح في الجيش المصري ذلك التيار الذي بلغ ذروته في أواخر العقد السابع من القرن التاسع عشر، ثم في حركة الضابط المصري احمد عرابي أن بريطانيا كانت تنظر باستياء لتنامي التيار الوطني في الجيش المصري، وهذا ما دفعها لحل الجيش المصري بعد احتلالها لمصر في ايلول ١٨٨٢ ومن ثم اعادة تشكيله وفقاً لرغبتها. د ظهور ذلك التيار مجددا : في ثلاثينيات القرن العشرين، متمثلاً بابناء الطبقات الفقيرة في مصر الذين نجحوا في تنظيم انفسهم عسكرياً، والقيام بثورة ٣٢ تموز

١٩٥٢، التي غيرت الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر تغييرا جذرياً فيما بعد لانها كانت في بادى الامرتمثل انقلاباً عسكرياً يسعى إلى حركة تصحيحية واصلاحية في داخل الجيش.

١. المصادر
٢. احمد ابراهيم خليل، تأريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر، ط٢، دار ابن الاثير للطباعة (الموصل، (٢٠٠٥).

٣. ابراهيم سعد الدين (واخرون)، مصر والعروبة وثورة يوليو، طا، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت، (١٩٨٢)

٤. انيس، محمد حريق القاهرة (٢٦ يناير (١٩٥٢)، على ضوء وثائق تنشر لأول مرة، مكتبة مدبولي، (القاهرة، (١٩٨٣)

٥. بدوي، محمد طه ثورة ٢٣ يوليو ،١٩٥٢ ، في ضوء الفلسفات الثورية المعاصرة، المكتب المصري الحديث (مصر، ١٩٦٦).

٦. التكريتي، بثينه عبد الرحمن التكريتي، جمال عبد الناصر، نشأة وتطور الفكر الناصري، طاء مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت، ٢٠٠٠).

٧. جاسم، عزيز السيد مقتل جمال عبد الناصر، ط ٢ ، منشورات جريدة العراق (بغداد حمروش، احمد، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج١، (مصر) والعسكريين)، المؤسسة للدراسات والنشر، مروت، ١٩٧٤).

٨. الحكيم سليمان، حوارات عن عبد الناصر، ط ١ ، مركز الحضارة العربية للنشر، (القاهرة، ١٩٧٤).

٩. خضر، هشام الاسرار الخفية للزعماء العرب، ط ١ ، مكتبة النافذة، (مصر، د.ت.

١٠. راتب، عائشة ، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، دار النهضة العربية (مصر، (٢٠٠٢).
١١. الرافعي، عبد الرحمن، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ط٢، مكتبة النهضة المصرية (القاهرة، ١٩٦٤).
١٢. رجب، محمد احمد ثورة رائدة، دار التحرير للطباعة والنشر، (د.م، ١٩٦٤).

١٣. رمضان عبد العظيم الجيش المصري في السياسة، (١٨٨٢- ١٩٣٦)، الهيئة
١٤. المصرية العامة للكتاب، القاهرة، (١٩٧٧)
١٥. عاشور، سعيد عبد الفتاح، ثورة شعب، ط ٢ ، دار النهضة العربية (مصر .(١٩٦٤

١٦. عبد الملك، انور، الجيش والحركة الوطنية، دار ابن خلدون للطباعة والنشر، (بيروت، ١٩٧١).

١٧. عرب، محمد صابر هجوم على القصر الملكي، (حادث ٤ فبراير ١٩٤٢)، مكتبة الاسرة، مكتبة الاسرة (القاهرة، ٢٠٠٣)

١٨. عطا، محمد مصطفى مصر بين ثورتين سلسلة اخترنا لك، العدد ١٦، دار ١٨ غرايبة، عبد الكريم محمود، تاريخ العرب الحديث، الاهلية للنشر والتوزيع بيروت
١٩. مظهر، منتصر عبد الناصر، الملف السري، ط ١ ، مكتبة النافذة (مصر

٢٠. مؤنس، حسين، باشوات وسوبر ،باشوات، صورة مصر في عصرين، ط١، الزهراء للاعلام العربي (القاهرة ١٩٨٤)

٢١. يحيى، جلال، اصول ثورة يوليو ١٩٥٢ ، الدار القومية للطباعة والنشر، (مصر ، العالم العربي الحديث، منذ الحرب العالمية الثانية، دار
٢٢. المعارف، مصر، (دت) (٢٠٠٣)١٩٦٤ المعارف، (القاهرة، ١٩٦٧).